آفاق برلمانية

نشرة تصدرعن: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله

٧ آب ٢٠٠٦ م المجلد العاشر العدد ٣

7 August 2006 Volume 10, No. 3

فلسطين

لبنان

الافتتاحية

هل توجد إمكانية لمسار سياسي ما بعد المعركة؟

توجد إمكانيتان أو سيناريوهان على الأقل: الأول، أن تستمر الحكومة الإسرائيلية (إذا نجت داخلياً من تداعيات الحرب في لبنان) في الخطوات أحادية الجانب في الضفة الغربية.

الثاني، أن هذه الأحادية فقدت رصيداً كبيراً بعد اجتياح غزة، ومن ثم لا بد من مسار سياسي للحكومة الإسرائيلية، أي العودة إلى نسخة معدلة من خارطة الطريق.

لا يمكن القول إن السيناريو الأول متشائم، بينما الثاني فيه تفاؤل؛ لأن خارطة الطريق، إن تمت العودة إليها، بشكل أو بآخر، ستكون بموجب التفسير الإسرائيلي لها، أي "دولة ذات حدود مؤقتة"، وليس بموجب التفسير الفلسطيني، أي دعوة الرئيس محمود عباس للذهاب مباشرة إلى المفاوضات النهائية.

في كل الأحوال، فإن "الملف" الفلسطيني غير منفصل كلياً عن "الملف" اللبناني، بمعنى أن أي مسار سياسي ممكن في فلسطين قد يتأخر بعد أن يستقر غبار المعركة.

وهذا على ما يظهر سيكون مسلسلاً آخر شبيهاً بالمسلسل الداخلي اللبناني الذي استمر لمدة عام ونصف بعد قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩، أي المفاوضات بين الأطراف السياسية اللبنانية حول تطبيق هذا القرار أو عدم تطبيقه.

سيطول المسلسل مرة أخرى؛ لأن ما تم الاتفاق عليه (حتى كتابة هذه السطور) من مشروع قرار لمجلس الأمن سيتحدث عن "وقف الأعمال العدائية" أو الاعتداءات وليس وقف إطلاق نار. هذه العبارة سيحتويها قرار لاحق عندما يتم وضع قوات دولية بالشروط التي تطلبها إسرائيل (قوات "ضاربة") إن تم. عبارة "وقف إطلاق نار" لها صفة أكثر إلزامية من "وقف الأعمال العدائية"، أي أن إسرائيل لا تريد الالتزام بأي شيء نهائي قبل التأكد من أنها حصلت على ما تريد، أو ما يقارب ذلك.

نحن إذن أمام قرارين وليس قراراً واحداً لمجلس الأمن، أي أن الثاني مؤجل لفترة زمنية غير محددة حالياً. والفارق بين المسلسل التفاوضي الداخلي اللبناني الأول، والمسار الثاني المتصور هنا أنه سيبدأ بعد اتخاذ القرار الجديد (الأول) لمجلس الأمن، أن أطرافاً خارجية ستكون أطرافاً مفاوضة بشكل مباشر، وستبقي إسرائيل إمكانية العودة للصراع الميداني إن لزم (هذا معنى عبارة "وقف الاعمال العدائية" الأقل إلزامية ميدانياً).

لا يمكن تقرير المدة التي يحتاجها هذا "الملف" إلى أن يستقر. ولكن من غير المتوقع أن أي مسار سياسي جدي سيبدأ فيما يتعلق بالملف الفلسطيني، قبل الاتفاق في لبنان. نحن إذن أمام فترة إضافية من الشلل السياسي. وسيستمر هذا الوضع ما دامت المبادرة السياسية في يد الطرف الآخر. هكذا كان الحال خلال الأعوام الستة الماضية، والسؤال الأساسي هنا: هل يوجد أي مكان لمبادرات فلسطينية تحرك الجمود السياسي؟ هذا تساؤل موجه إلى الكتل البرلمانية في المجلس التشريعي كافة، إذ أن من يمثل الشعب عليه أن يعطي إجابات واضحة وصريحة لمن فوضه للعمل السياسي نيابة عنه.

" التشريعي " يعاند استهداف الاحتلال له — صفحة2

القطاع الصحي يدفع الثمن — صفحة4

هل يشكل القطاع الخاص حصان المرحلة المقبلة؟ — صفحة6

من يصنع الشرق الأوسط الجديد؟! — صفحة9

الجيش الإسرائيلي ... آفاق وإخفاقات — صفحة12

إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني — صفحة14